تحولات اللجوء الفلسطيني في الأردن

العمل السياسي والجماهيري وبنيته

ورقة بحثية

حزيران/ يونيو 2022

للاجئين
بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

يعيش في الأردن حوالي 2.5 مليون فلسطيني، ورغم أن معظمهم يحمل الجنسية الأردنية رسمياً، إلا أن هذا لا يُخفي حقيقة كونهم لاجئين فلسطينيين وصلوا إلى لأردن بفعل الحرب التهجيرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين منذ نكبة عام 1948.

ومنذ بداية هذا اللجوء مرَّ على مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن تطورات سياسية ومجتمعية هائلة، جاءت من سياقات متعددة، تلاقت فيها تأثير التطورات السياسية الفلسطينية العامة، في مقابل تأثرهم بمسار الأردن كدولة ومجتمع يعيشون فيه ويحملون جنسيته ويتفاعلون مع تطوراته، إلى جانب تفاعلاتهم الخاصة وتطورهم المجتمعي.

هذا التعقيد والتداخل في العوامل المؤثرة صنع بدوره مساراً خاصاً للمجتمع الفلسطيني في الأردن، برزت فيه محطات فارقة، تركت آثارها على واقعهم وهويتهم وأنماط تفاعلهم وتعبيرهم سياسياً ومجتمعياً، وكذلك على تطلعاتهم.

تستعرض المادة مسار ومحطات تحول مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، والعوامل المؤثرة فيها، وآثارها على هذا المجتمع وبناه مجتمعياً

وسياسياً وأدوات وأشكال فعله، في ضوء التقاطع والتداخل الكبير بين ما هو أردني وما هو فلسطيني، في بيئة يتفاعل فيها الأردني مع قضية فلسطين، ويتفاعل فيها الفلسطيني مع الأردن، وتربط كلا المكونين أواصر وصلات متعددة و شبكة متداخلة ومركبة من العلاقات والمواقف، ورغم هذا الارتباط إلا أن بحث "تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية" بتعقيداته ليس موضع بحث هذه المادة–على أهميته– إلا فيما يتعلق بحضوره كعامل مؤثر في موضوعها.

النمو وتحولات التعريف

عام 1948 وإثر جرائم القتل والتطهير العرقي والطرد التي ارتكبتها عصابات الحركة الصهيونية بشكل منظم، تم تهجير أكثر من 750 ألف فلسطيني من ديارهم، من بينهم حوالي 75 ألفاً لجؤوا إلى إمارة شرق الأردن والتي تمثل المملكة الأردنية بشكلها ومساحتها الحالية، وحوالي 280 ألف لاجئ إلى الضفة الغربية التي ضمتها الأردن لاحقاً، أي أن حدث النكبة الفلسطينية كان محورياً في تشكيل المملكة المستقلة حديثاً

عن الإدارة الانتدابية البريطانية، كما كان اللاجئون إلى "الضفتين" مكوناً أحدث تغيراً كبيراً في التركيبة السكانية للإمارة/ المملكة.

موجة اللجوء الثانية والرئيسية جاءت عام 1967 بعد احتلال قوات الاحتلال الضفةَ الغربيةَ وقطاعَ غزة، حيث لجأ أكثر من 440 ألف فلسطيني من اللاجئين والمواطنين في الضفة والقطاع إلى الأردن، من بينهم حوالي 280 ألف لاجئ للمرة الأولى وحوالي 190 ألف كان هذا لجوءهم الثاني.

لم ينقطع قدوم الفلسطينيين للأردن حتى بعد عام 1967 إما فراراً من سياسات الاحتلال القمعية وجرائمه بحق الفلسطينيين في الأرض المحتلة، أو لأغراض الالتحاق بأهل وأقارب ممن سبق لجؤوهم إلى الأردن، وقد ساعد في ذلك حيازة كثير من "اللاجئين الجدد" للجنسية الأردنية بحكم كونهم من سكان في الضفة الغربية الواقعة تحت الحكم الأردني قبل 1967.

حالياً يبلغ عدد الفلسطينيين في الأردن حوالي 2.5 مليون لاجئ، يحمل أغلبيتهم الجنسية الأردنية، باستثناء 140 ألف لاجئ من أبناء قطاع غزة

ممن لجؤوا للأردن عقب عام 1967، إذ يحمل هؤلاء وثائق مؤقتة ويتم حرمانهم من الكثير من الحقوق القانونية المتاحة للمواطن الأردني.

لم يستقر تعريف اللاجئين الفلسطينيين في الأردن تبعاً لتعدد المحطات السياسية، التي كانت تعيد تعريف حدود الأردن ومواطنته واللاجئ فيه، وقد بدأت هذه المحطات بإعلان الوحدة بين الضفة الغربية والأردن 1950، حيث كان الأردن يشرف مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" على 17 مخيماً للاجئين قبل هذا الإعلان، وأصبح يشرف على 36 مخيماً آخر للاجئين بعد الإعلان، وفيها ما يقدر بـ حوالي 350 ألف لاجئ، أضيف لهم اللاجئون بعد عام 1967 ما رفع عدد اللاجئين على الأراضي الأردنية بشكل كبير، وأفرغ الضفة الغربية من جزء من سكانها بما في ذلك اللاجئون منهم، هذا العدد تعرض للتناقص بفعل مجازر أيلول الأسود التي تعرض لها الفلسطينيون على يد القوات العسكرية الأردنية.

قرار فك الارتباط الأردني بالضفة المحتلة 1988 جاء مجدداً ليطرح تعريفاً جديداً للاجئ الفلسطيني في الأردن، فهذا القرار كان يعني أن

اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية هم فعلياً خارج حدود الضفة الغربية، وما يزيد هذا الأمر تعقيداً هو كون جزء كبير من هؤلاء اللاجئين يحمل الجنسية الأردنية.

واقع مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن قبل عام 1967

موجات اللجوء الأولى جراء نكبة عام 1948 تمكن معظم لاجئيها من إيجاد مساكن لهم داخل المدن الأردنية، ومن اضطر منهم لاتخاذ مأوى مؤقت له في الخيام أو الكهوف سرعان ما انتقل لمساكن أخرى، وحتى عام 1950 كان قد نشأ في الأردن 5 مخيمات للاجئين الفلسطينيين ضمت ما تبقى من اللاجئين أي ما نسبته 19% من اللاجئين الفلسطينيين، هم من لم يسكنوا المدن الأردنية آنذاك، اثنان منها قرب مدينتي إربد والزرقاء وثلاثة منها في مناطق ريفية أبعد نسبياً عن المدن وهي السخنة والشونة والكرامة، وغالباً ما اندمج معظم الفلسطينيين اللاجئين بالحياة الاجتماعية والسياسية الأردنية، وكانوا في نشاطهم السياسي أقرب للمواقف والحركات القومية التي دعت للتحرر من الاستعمار وتحقيق الوحدة العربية، وربطت بين هذه الشعارات والقضية

الفلسطينية وتحرير و فلسطين وعودة اللاجئين الفلسطينيين لبلادهم التي هجروا منها.

محاولات اللاجئين للتسلل عائدين إلى قراهم التي هُجروا منها، والغارات التي شنها الاحتلال على بعض المخيمات الأقرب للحدود، ثم قيام السلطات الأردنية بوضع قيود على حركة سكان المخيمات وتهجير بعض من سكان المخيمات والتجمعات الملاصقة للحدود، صعَّدَ وعيَ اللاجئين الفلسطينيين بقضيتهم و بحاجتهم لتنظيم صفوفهم.

بموجب قرار ضم الضفة الغربية للأردن عام 1950 حصل الفلسطينيون في الأردن وفي الضفة الغربية على الجنسية الأردنية، وقسّمَ الدستورُ الأردني مقاعد مجلسي النواب والأعيان مناصفة بين الضفتين، فحصل فلسطينيو الضفة الغربية على 50% من مقاعد المجلسين، شغل معظمها الملاك وأصحاب رأس المال من كبرى العائلات الفلسطينية وقد حمل هؤلاء في معظمهم ميولاً ومواقف مؤيدة تقليدياً للحكومات الأردنية وتوجهاتها، وهو ما عنى أن التمثيل الفلسطيني داخل البنية الرسمية الأردنية كان إلى حد كبير منفصلاً عن تطلعات وبنية مجتمع اللاجئين،

ارتباطاً باعتبارين: الأول وهو أن هذا التمثيل كان فعلياً لفلسطينيي الضفة وليس للاجئين الفلسطينيين في الأردن، والثاني أنه كان مرتبطاً بمركبات عشائرية وعائلية وزعامات مرتبطة بالحكومة الأردنية وموالية لها.

وفي هذه المعادلة تسببت القوانين الانتخابية الأردنية بحرمان اللاجئين من حقهم في الانتخاب من خلال ربطها لحق الانتخاب -حسبما نص قانون الانتخابات البلدية- على أولئك الذين يدفعون ضريبة على الأقل بمعدل دينار واحد خلال العام، وهو ما أخرج اللاجئين من معادلة التصويت.

وفي الصورة العامة، كان مجتمع اللجوء الفلسطيني موضعاً لنشاط متزايد للقوى القومية والثورية الفلسطينية، التي اختمرت عوامل تشكلها بفعل فقدان الثقة في الزعامات التقليدية وفي النظم العربية بما فيها الحكومة الأردنية، فيما عملت الحكومة الأردنية على حيازة تمثيل الفلسطينيين وبنت موقفاً سلبياً من أي محاولة منهم لتمثيل ذاتهم، فقاطعت حكومة عموم فلسطين المتشكلة برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي في قطاع غزة، ومنعت أي نشاط لها في الأراضي الأردنية بما فيها الضفة الغربية، ونظرت

سلباً للنشاط الوطني والسياسي للقوى الثورية الفلسطينية التي كانت قيد التشكل في تلك المرحلة.

1967– 1971 مجتمع اللاجئين ومجتمع الثورة

ولكن التحول الكبير في مجتمع اللاجئين جرى عام 1967، حيث ارتبط نشوء الثورة الفلسطينية مع تدفق موجات اللاجئين الضخمة بعد نكسة عام 1967، اذ استقبلت السلطات الأردنية اللاجئين الجدد فيما عرف بمخيمات الطوارئ، وبلغ عددها 13 مخيماً معظمها قرب الحدود الأردنية مع فلسطين المحتلة، وأبرزها مخيم الكرامة الذي كان يقع على بعد 2 كم من فلسطين المحتلة، وقد تحولت هذه المخيمات سريعاً لحاضنة اجتماعية للعمل الفدائي الفلسطيني، فمن هؤلاء اللاجئين تجند مقاتلو الثورة وعلى تخومها دارت المعارك الأولى للثورة الفلسطينية مع قوات الاحتلال.

تميزت هذه المخيمات عن غيرها من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بوجود ارتباط بينها وبين المخيمات داخل الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، حيث كان الكثير من اللاجئين فيها قد جاؤوا من هذه المخيمات ولديهم صلات شخصية وعائلية مع من تبقوا فيها، وهو ما

جعلها نقطة وصل بين الثورة الفلسطينية في الخارج والداخل الفلسطيني، ومحطة انطلاق لعمليات التسلل وعبور الفدائيين للأرض الفلسطينية المحتلة، وإلى جانب ذلك كانت هذه المخيمات موضعاً لاستقبال آلاف من الفدائيين الذين وفدوا لقواعد الثورة الفلسطينية ومعظمهم من اللاجئين الفلسطينيين في بلدان أخرى.

وهو ما خلق ذلك الارتباط الوثيق بين بنية الفصائل الفلسطينية المنخرطة في الثورة وبنية مجتمع اللجوء الفلسطيني الجديد، وإلى جانب الفدائيين الفلسطينيين من أبناء المخيمات والوافدين من خارجها، تفاعل المجتمع الأردني مع فصائل الثورة الفلسطينية وانضم الكثير منهم لصفوفها، وباتت الثورة وقواها ومواقفها محوراً لاصطفاف سياسي في الأردن، حيث تشاركت في مواقفها مع عدد من القوى الأردنية ذات التوجهات القومية والمعارضة لسياسات الحكومة الأردنية ومواقفها في محطات عدة، أبرزها الموقف من "حلف بغداد"، حيث شهدت المدن الأردنية والمخيمات الفلسطينية حراكاً قويا ضد "حلف بغداد" والتقارب معه.

هذه الحالة باتت تنتج مقولات سياسية تجاه الوضع الأردني، فالبلد الذي شكل اللاجئون الفلسطينيون نسبة وازنة من سكانه، وتعرض لتأثير المد القومي العربي بشقيه الناصري والبعثي، كانت سياسات حكوماته تسعى إلى موقف مختلف عن آمال وتطلعات الجماهير العربية، ما خلق صداماً مستمراً تصاعد بشكل كبير بين هذه القوى الثورية الفلسطينية والأردنية من جانب والنظام الملكي وحكوماته من جانب آخر.

مجازر أيلول الأسود: نكبة جديدة

تصاعد الخلاف بين الفصائل الفلسطينية والسلطات الأردنية، وباتت المناوشات بين الطرفين هي الظرف المسيطر خلال عامي 1969 و1970، في ظل وجود أكثر من 40 ألف مقاتل في قواعد الثورة الفلسطينية والحاضنة الاجتماعية والسياسية لهم في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن.

هذا الوضع عرف طوراً جديداً من التصعيد بعد "مبادرة روجرز" عام 1970 ، وأياً كانت التفسيرات المقدمة حول خلفية هذا التصعيد فلقد ارتبط اشتعال الاشتباك الشامل بين الطرفين، بعوامل متجذرة تتصل بطبيعة

النظام الأردني وبطبيعة الثورة الفلسطينية وبالمعسكرين المتباينين الذين انتمى لهما كلا الطرفين، وفي الجوهر من هذا الموقف من كيان الاحتلال والقوى الدولية الداعمة له.

في الخلاصة، كانت الثورة حالة شعبية متشعبة الحضور في مخيمات اللاجئين ومجتمعهم، امتد تأثيرها للمجتمع الأردني وطرحت العديد من قواها تصورات مختلفة لمستقبل ودور الأردن و للحالة العربية برمتها ودورها في المواجهة مع الاحتلال، وقد جاءت "مبادرة روجرز" كنقطة تفجير لهذا الخلاف، فقد نصت المبادرة على وقف العمليات التي ينفذها الفدائيون الفلسطينيون، وفتح باب للتسوية السياسية بين الاحتلال والدول العربية، وهو ما رفضته منظمة التحرير الفلسطينية بمختلف فصائلها، ورأت فيه تعبيراً عن سياسات النظم العربية وطبيعة هذه النظم، وحفزت مواقفها ضد الحكم الأردني الذي رأت فيه عدد من الفصائل معيقاً حقيقياً أمام برنامجها لتحرير فلسطين، وفي المقابل رأى النظام في تصاعد دور وحضور الفصائل تهديداً وجودياً ليس من باب موقفها السياسي ونشاطها الفدائي، ولكن أيضاً من باب التكوين المعقد للأردن في ظل تركيبته السكانية التي شكل الفلسطينيون أكثر من نصفها.

في وقعها المباشر، مثلت مجازر أيلول الأسود عدواناً عسكرياً هائلاً على المخيمات الفلسطينية، والتجمعات السكانية التي انحازت لفصائل الثورة، حيث دفعت السلطات الأردنية بفرق الدبابات والمشاة، إلى وسط العاصمة عمّان ومخيمات اللاجئين في ضواحي العاصمة، ثم إلى مدن إربد والرمثا (شمال عمان) والزرقاء (شرق) التي قصفتها القوات الأردنية بالمدفعية الثقيلة، مُحدِثَةً قدراً هائلاً من الدمار في هذه المناطق، وقد ترك هذا الاجتياح أكثر من 3 آلاف ضحية حسب التقدير الأدنى"الأردني" وعشرات الآلاف حسب التقديرات التي أعلنتها الفصائل الفلسطينية.

العمل الفلسطيني ما بعد أيلول الأسود

وفي النتيجة المباشرة فقد قادت الأحداث في نهاية المطاف إلى خروج قوات الثورة الفلسطينية من الأردن، وانهيار كبير في قدرة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين الذي جُرّد من قوته المسلحة، ومن البنية التنظيمية التي شكلت ملامح نضاله حتى ذلك الوقت.

وغادر مع فصائل الثورة أو قتل في المجازر آلاف من كوادر هذا المجتمع المنظمة والمدربة على العمل السياسي والجماهيري، وزعاماته

السياسية والاجتماعية، وبشكل أو بآخر مثلت هذه الأحداث نكبة لمجتمع اللاجئين الفلسطيني، وفي وجه آخر لهذه النكبة قد عزل الوجود الفلسطيني في الأردن عن البنية الفلسطينية السياسية والتنظيمية، فلقد واصلت السلطات الأردنية لسنوات تالية تشديد قبضتها الأمنية ضد كل من له صلة بالعمل الفلسطيني السياسي، وقد أسهمت هذه السياسات أيضاً في تحول الأردن لما يشبه الكتلة العازلة بين العمل الفلسطيني خارج فلسطين المحتلة والضفة الغربية المحتلة بحكم موقع الأردن، لا كمجرد جوار جغرافي ولكن كبيئة لصلات واسعة ومتداخلة مع المجتمع الفلسطيني في الضفة، ومساحة لتأثير متبادل بين الفلسطينيين على ضفتي النهر، وللتأثر كذلك بسياسات الحكومة الأردنية والتفاعلات في الأردن كمساحة سياسية ومجتمعية واقتصادية.

مع نهاية عام 1971، كان الفراغ التنظيمي والسياسي في المخيمات الفلسطينية وفي مجتمع اللجوء الفلسطيني هو المهيمن، ما قاد إلى تصاعد دور شخصيات عشائرية ومخاتير ومجالس عائلات إلى جانب أنشطة الأندية الرياضية والمجتمعية وبعض المؤسسات الأهلية محدودة الدور، والتي غالباً ما كان نشاطها إغاثياً.

وفي البنى العليا للدولة الأردنية استمرت النخب الفلسطينية الموالية للنظام الأردني في لعب دورها ضمن النظام دون أن تكون ممثلاً حقيقياً للاجئين الفلسطينيين أو لعموم الفلسطينيين في الأردن والضفة الغربية.

على هذه الأرضية تقدمت القوى الإسلامية لتحتل مواقع جماهيرية وتنظيمية داخل البيئة الفلسطينية خصوصاً في ظل اعتبارها من قبل السلطات الأردنية امتداداً لقوى أردنية، وحتى في مساحة قمع السلطات الأردنية لهذه القوى فقد كان التعامل مختلفاً عن مسار اجتثاث كل من له صلة بالفصائل الوطنية الفلسطينية.

شكل صعود تأثير حركة الإخوان المسلمين ملمحاً بارزاً في السنوات التالية، حيث بدأت الجماعة عملها مبكراً تجاه المجتمع الفلسطيني في الأردن، ومنذ عام 1952 كانت الجماعة قد افتتحت بعض الشعب في المخيمات وأنشأت مدارس تابعة لها، كما نظمت تشكيلات عسكرية تابعة لها عملت من خلال حركة فتح، وفي عام 1953 عقدت مؤتمراً إسلامياً خاصاً بـ "بيت المقدس"، وفي عام 1954 حددت الجماعة موضعاً رئيسياً للقضية الفلسطينية في برنامجها الذي صدر في بيان حدد

خطوطه العريضة، معتبرة أن قضية فلسطين هي قضية إسلامية لابد أن تُحشد لها جميعُ الإمكانيات لتحريرها، ولكن نقطة المفارقة بين الحركة الوطنية الفلسطينية وتنظيم الإخوان المسلمين في الأردن تمثلت في موقفهم من مجازر أيلول الأسود التي اعتبرتها الجماعة "فتنة" و "تجنبتها"، وعملت لاحقاً على التوسع في عملها داخل مخيمات اللاجئين في ظل حظر الفصائل الفلسطينية.

إلى حدٍ كبير ارتبط صعود حضور الإخوان المسلمين بمسمياتهم المختلفة، بمسارين رئيسيين: الأول وهو اندفاعهم لملئ حالة فراغ سياسي وتنظيمي في المخيمات الفلسطينية، والثاني وهو النشاط على مستوى انتخابات النقابات والأطر الطلابية في الجامعات ومؤسسات العمل الإغاثي "الخيري"، ثم الانتخابات البرلمانية، التي شاركوا فيها دون حيازة عدد كبير من المقاعد.

اللافت أن هذا النمط من الممارسة السياسية التي اشتقها الإخوان المسلمين قد صبغ طبيعة العمل السياسي والجماهيري في المخيمات

الفلسطينية بطبيعته، في تلك المرحلة ومراحل لاحقة، بمعنى غلبة العمل الأهلي والنقابي كمسار للتعبير السياسي.

خلال هذه الفترة (1971-1984) ورغم القمع والملاحقة الأمنية لم ينته العمل الفصائلي في المخيمات وإن انحسر بشكل كبير وغلبت عليه الصفة السرية، وغابت عنه القيادات ذات الرمزية، وجاءت مصالحة منظمة التحرير الفلسطينية مع العرش الأردني عام 1984 لتخفف جزئياً من الحملة القمعية ضد الفصائل وكوادرها، وفي عام 1987 ومع اشتعال انتفاضة الحجارة في الأرض المحتلة وإعلان الأردن لفك الارتباط مع الضفة الغربية عام 1988، وإظهاره بوادر إيجابية تجاه تمثيل منظمة التحرير للفلسطينيين، بدا أن القوى الفصائلية الفلسطينية تستعيد جزءاً من حضورها في المخيمات، وبدأت أنوية جديدة للعمل الشعبي في المخيمات بالظهور، فتشكلت لجان شعبية مشتركة في عدد من المخيمات لدعم الانتفاضة، ضمت شخصيات من الفصائل الفلسطينية وآخرين من الحركات الإسلامية وشخصيات مجتمعية أخرى، ما أشار لبداية تعافي لقدرة الفلسطينيين في الأردن على تنظيم أنفسهم وفقاً

لتمثلهم لهويتهم كلاجئين وجزء من شعب فلسطيني يخوض صراعاً لأجل العودة والتحرر الوطني.

ومع ذلك فقد تعرض هذا المسار لانكسار سريع، فمن جانب جاء قانون الأحزاب الأردني عام 1992 والذي سمح بتشكيل الأحزاب، ليعطي فرصة لفروع الفصائل الفلسطينية في الأردن لتقدم ذاتها بمسميات جديدة كأحزاب أردنية، فقدمت الجبهة الشعبية ذاتها كحزب باسم حزب "الوحدة الشعبية"، والجبهة الديمقراطية اتخذ حزبها مسمى "حشد"، و اتخذ الأخوان المسلمون اسم "جبهة العمل الإسلامي".

لم يكن هذا الإجراء على مستوى الفصائل الفلسطينية مجرد تغيير للمسميات، إذ تطلب تقديم مقاربة ولو شكلية للمشهد الأردني ومغادرة لمقولاتها السابقة بشأن هذا المشهد، وتجاه مجتمع اللاجئين الذي قدمت له هذه الفصائل لسنوات طويلة خطاباً حول الدور الكفاحي كطريق أساسي للعودة وتقرير المصير.

بدا هذا الاشتقاق السياسي الحزبي تراجعاً وهبوطاً في سقف الفصائل أو على الأقل في جناحها الأردني، وإذ تزامن ذلك مع جملة من المتغيرات

في المواقف الفصائلية منذ عام 1989 ارتبط معظمها بتهيئة البيئة الفلسطينية للانخراط في مشروع للتسوية مع الاحتلال.

خلال هذه السنوات قدمت الفصائل الفلسطينية وثيقة إعلان الاستقلال، وبرنامجاً للانتفاضة في الأرض المحتلة، ثم شرعت في "مفاوضات مدريد" ضمن الوفد الأردني، متراجعة عن مطلبها التاريخي بوحدانية تمثيلها للفلسطينيين نزولاً عند شرط "إسرائيل" بهذا الشأن، ثم جاءت اتفاقية اوسلو لتشكل نقطة مفصلية حملت تحولات هائلة على مستوى علاقة اللاجئين الفلسطينيين بقيادتهم، وأشكال العمل السياسي الفلسطيني وأهدافه، وكذلك تَشَكّلِ البنى الاجتماعية والسياسية الفلسطينية في حقبة ما بعد أوسلو.

ملامح مرحلة ما بعد "أوسلو"

مثّلت "اتفاقية أوسلو" وما تبعها من سياسات انتهجتها القيادة الفلسطينية، نقطة انطلاق لتحولات ضخمة، ففي الجانب السياسي بات هناك استقطاب بين مقولتين أساسيتين داخل المشهد الفلسطيني، الأولى رأت في مشروع السلطة مساراً لتحقيق دولة فلسطينية من خلال المفاوضات،

فيما رأت الثانية أن هذا تخلياً عن حقوق الفلسطينيين في العودة وتقرير المصير، وجاء توقيع "اتفاقية وادي عربة" بين الاحتلال والأردن ليصعد من هذا الاستقطاب على مستوى المشهد الأردني ككل.

وقد برزت لهذه المرحلة مجموعة من الملامح الأساسية التي صبغت العمل السياسي والشعبي الفلسطيني، وكذلك جملة التحولات المجتمعية والاقتصادية والثقافية التي طالت الوجود الفلسطيني في الأردن، فقد فتحت عملية التسوية بمساريها الفلسطيني والأردني مع الاحتلال، أبواباً واسعة لتحولات اقتصادية، صعّدت من دور القطاع الخاص ورجال الأعمال المنتمين لعائلات المُلَّاك التقليدية في الضفتين، الذين سعوا للاستفادة من بيئة التسوية والتدفق المالي الغربي وعملية توزيع المكتسبات والاحتكارات على هامش السلطة السياسية الجديدة الناشئة في فلسطين، والحكومات الجديدة في الأردن التي مالت لتفكيك الدور الاجتماعي للدولة وشبكة خدماتها، وتجريد معظم الأردنيين والفلسطينيين من أي مكتسبات مادية قد حققوها خلال العقود الماضية.

وفي مقابل هذه الاندفاعة من رأس المال الفلسطيني على ضفتي النهر، للاستثمار في التسوية، كانت غالبية سكان المخيمات ومجتمع اللجوء الفلسطيني في الاردن تسدد فواتير المنظومة السياسية الفلسطينية، فقد تهجر للأردن حوالي 300 ألف لاجئ فلسطيني من دول الخليج العربي عقب موقف قيادة منظمة التحرير من غزو الكويت، وبينما استفادت شرائح رأس المال التقليدي ورجال الأعمال الجدد، من هذا الوضع، استلبتعملية التسوية حقوق الفلسطينيين، و تطلّع قطاع واسع من اللاجئين لمنفذي العمليات الفدائية في الأرض المحتلة كبديل عن هذا المسار.

وظهرت الأنشطة الرافضة للتطبيع مُشَكِّلةً عنواناً للفعل الاحتجاجي الذي تلاقت فيه مكونات شرق أردنية وفلسطينية، فقد سمحت ببناء تصورات جديدة حول العمل السياسي من خارج الأطر التقليدية، وبما يتجاوز الحساسية التقليدية بين المكونات السكانية، وقد تعززت هذه الحالات بعد اشتعال انتفاضة الأقصى عام 2000 في الأرض المحتلة واتساع رقعة الفعل التضامني الشعبي في الأردن مع الانتفاضة.

في المشهد السياسي بات ملف القدس هو المدخل الأساسي لمقاربة القضية الفلسطينية، فبموجب ما توصل إليه الأردن مع الاحتلال في "اتفاقية وادي عربة"، أصبح للأردن دوراً إشرافياً على المقدسات الفلسطينية في القدس، وفي ضوء صعود دور التيار الإسلامي في الأردن، بات هذا الملف محوراً لنوع من المزايدة السياسية بين النظام ومعارضيه.

يمكن الوقوف عند مجموعة من المحطات الزمنية البارزة في سياق محاولة فهم التغييرات الجزئية في حالة النشاط السياسي والجماهيري في المخيمات الفلسطينية منذ عام 1993 وحتى اليوم، هذه المحطات يمكن النظر لها كموجات أكثر من كونها نقاط تحول اشتقت مسارات جديدة، ففي أي من هذه المحطات لم تغادر الحالة الجماهيرية السياق العام لها بسماته سابقة الذكر، ولكن شهدت فترات ارتفاع وانخفاض ومراحل إجماع وشراكة، وأخرى سادت فيها انقسامات حادة داخل البنى السياسية و الجماهيرية الفلسطينية في المجتمع الفلسطيني في الأردن

١- المرحلة التالية لاتفاقيات أوسلو ووادي عربة، حيث تركز النشاط الفلسطيني على مناهضة هذه الاتفاقيات وانخراط الأردن في أي ترتيبات

مع الاحتلال، وقدمت الفعاليات في غالبها مواقف نقدية من عملية التسوية وسياسات السلطة والقيادة الفلسطينية.

٢- انتفاضة الأقصى والفترة الممتدة من عام 2000 حتى 2006 والتي شهدت زخماً في الفعل الجماهيري الداعم للانتفاضة وحالة من الوحدة الفصائلية عكسها تشكيل لجان شعبية لدعم الانتفاضة ضمت القوى الوطنية التقليدية والحركة الإسلامية.

٣- مرحلة الانقسام الفلسطيني وقد هيمن خلال هذه المرحلة تجاذب داخلي بين الفصائل الفلسطينية وركود في الفعل الشعبي في ظل تفكك بعض الأجسام واللجان الوحدوية التي قادته في المرحلة السابقة.

٤- مرحلة التضامن مع المقاومة الفلسطينية وغزة في وجه الحروب العدوانية الصهيونية ويمكن تحديد هذه المرحلة زمنياً بين العامين 2008 و2014، وقد غلب على هذه المرحلة موجات تضامنية ارتبطت بفترات الاعتداءات الصهيونية العسكرية على قطاع غزة.

٥- تضامن الحراك الفلسطيني الأردني مع القدس، وتقاطعت هذه المرحلة مع سابقتها في جزء منها وإن كان التركيز على العنوان المقدسي

هو العنصر الغالب خصوصاً منذ عام 2015، حيث قادت هبات القدس وتصاعد قضية العدوان الصهيوني على المقدسات الفلسطينية ومحاولات تهجير المقدسيين لتحريك الشارع الفلسطيني والأردني تضامناً مع القدس، مع الإشارة إلى أن التحركات التضامنية كانت أيضاً موسمية في معظمها وقد امتازت هذه المرحلة بظهور نوع من الهيئات الشعبية التي تمتعت بالاستمرارية، سواء فيما يتعلق بالتضامن مع القدس أو في مواجهة التطبيع، أو مناهضة صفقات الغاز مع الاحتلال.

خلاصة:

هناك فرادة لحالة اللجوء الفلسطيني في الأردن، وتميزه عن بقية اللجوء الفلسطيني بارتباطه العميق بتاريخ الأردن بمحطاته الرئيسية، وحمل أغلبية اللاجئين الفلسطينيين في الأردن للجنسية الأردنية، وتداخل الأردن كمجتمع ودولة مع المشهد والقضية الفلسطينية، ولكن هذه الفرادة لم تحول دون ارتباط هذا المجتمع بالمسار الفلسطيني المركزي في تحولاته المختلفة، وهو ما طبع المحطات والمراحل المختلفة لتطور العمل

السياسي والجماهيري والمجتمعي في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بشرائحه المختلفة.

وفي هذا لا تميل الورقة لقراءة هذا الارتباط بالحالة الفلسطينية العامة بوصفه معيقاً لاشتقاق مسار خاص لانخراط هذه الجموع التي تمثل حوالي نصف سكان الأردن في بناء مصير الأردن وهويته، فهذا الاندماج وقفت دونه عقبات موضوعية أبرزها أنه سيأتي على حساب الحقوق الأصيلة والهوية التي آمن بها ويمثلها هؤلاء الفلسطينيين المقتلعين والمهجرين من أرضهم، وبمثابة استسلام أمام طروحات قدمها الغازي الذي هجرهم، والذي يرى في الأردن "وطناً بديلاً للفلسطينيين"، إلا في تلك المساحات التي قارب فيها الفلسطيني في الأردن قضايا هذا البلد بوصفها جزءاً من رؤيته للمواجهة العربية لخطر الغزو الصهيوني.

ومع ذلك يمكن الوقوف عبر المراحل المختلفة والتحولات التي مرَّ بها الفلسطينيون في الأردن، لتأثرهم بالانهيار الكبير الذي مرّ به المشروع الوطني الفلسطيني، بدءاً من إخفاق برنامجه في مرحلة بداية العمل الفدائي الفلسطيني في الأردن، وفي المحطة الأبرز لهذا الانكسار

المتمثلة في "اتفاقية أوسلو" وما تبعها من تداعيات سلبية على جموع اللاجئين الفلسطينيين الذين استلب تمثيلهم الوطني، وتم تهميش مشروع "العودة والتحرير" أو باصطلاح من مرحلة أخرى "حق العودة وتقرير المصير"، وهو ما قاد لإحباط مستمر لآمالهم الوطنية، وتقويض لقدرتهم على تنظيم الذات واشتقاق البدائل التي تعيد للتجمع الفلسطيني الأكبر خارج فلسطين المحتلة دوره، سواء على مستوى صناعة السياسة الفلسطينية، أو صياغة الدور النضالي في ساحة وجوده المتاخمة لأرضه المحتلة، وذات الارتباط المركزي بأحد أكثر الشعوب العربية ترابطاً واحتكاكاً بالقضية الفلسطينية.

إن الفلسطيني في الأردن، كما قضية فلسطين في الأردن، ليس شأناً فلسطينياً بحتاً، بقدر ما هي قضية هوياتية تتعلق بما تم تركيبه في المنطقة العربية من كيانات سياسية وصناعته من دول ونظم، وكما أن الأردن كدولة ومستقبل وحيز متاخم لجغرافيا لفلسطين ومرتبط بقضيتها وبأهلها، ليس قضية الشرق أردنيين بقدر ما هو سؤال حول قدرة الجماهير الفلسطينية والأردنية على صياغة إرادتها على شاكلة مشروع سياسي لتحقيق العدالة وتقرير المصير وعودة اللاجئين.

إن نهوض الجماهير الفلسطينية في الأردن سياسياً ليس سياقاً منفصلاً عن استعادة الفعل الجماهيري في الأردن، أو عن مسار الصراع في فلسطين المحتلة أو على مصير فلسطين.

المراجع:

1- الوصف: الهوية والانتماء للاجئين الفلسطينيين في مخيم البقعة في الأردن

2- الموقف الأردني حول قضية اللاجئين – دائرة الشؤون الفلسطينية

3- مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن – دائرة الشؤون الفلسطينية

4- الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في الأردن | اللاجئون – المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)

5- Jordan of Atlas – الأردن والفلسطينيون – Ifpo'l de Presses

6- اللجوء الفلسطيني في الأردن – ورقة حقائق | بوابة اللاجئين الفلسطينيين

7- اللاجئون الفلسطينيون في الأردن وأزمة "كورونا" – ورقة حقائق

8- تطور العمل الشعبي المنظم في مخيم البقعة– ورقة بحثية

9- قانون الهوية الجامعة في الأردن يعيد الجدل بشأن توطين الفلسطينيين

10- خلفية: الفلسطينيون في الأردن: معطيات وبيانات وأرقام – for Institute …

11- الحلقة الثالثة: سلطة موازية ومحاولات اغتيال صعّدت الصراع بين الأردن …

12- النضال على ضفّتي نهر الأردن..حتميّة تاريخية للدفاع عن الوجود المشترك